

سياسة المالية العامة في ظل عدم اليقين

تعيد حالة عدم اليقين المتصاعدة والتحولت الهائلة في السياسات تشكيل آفاق الاقتصاد والمالية العامة. فالتعريفات الجمركية الضخمة التي أعلنتها *الولايات المتحدة*، والتدابير المضادة من البلدان الأخرى، تساهم في تقلبات الأسواق المالية، وتدهور الآفاق، وتفاقم مخاطر التطورات السلبية. وتوقف المسار التنازلي للتضخم في بلدان عديدة، كما سجلت توقعات النمو المحبطة بالفعل تراجعاً هائلاً (راجع عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، في حين تفرض الاضطرابات المالية مخاطر سلبية هائلة على النمو (راجع عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). وكانت هناك ضغوط بالفعل على الموارد العامة، اقترنت بارتفاع مستويات الدين في العديد من البلدان. ولكن آفاق المالية العامة باتت أكثر تعقيداً في ظل تزايد عدم اليقين بشأن التعريفات الجمركية والسياسة الاقتصادية، وارتفاع العائدات في الاقتصادات الرئيسية، واتساع فروق أسعار العائد في الأسواق الصاعدة – إلى جانب نمو نفقات الدفاع، لا سيما في أوروبا، والتحديات المحيطة بالمعونة الدولية. ففي الوقت الحالي، تواجه المالية العامة مفاضلة أكثر صعوبة بين خفض الدين وبناء الاحتياطات الوقائية للتحوط من عدم اليقين واحتواء ضغوط الإنفاق، وسط تراجع آفاق النمو وارتفاع تكلفة التمويل وتفاقم المخاطر.

وهناك الكثير من عدم اليقين حيال توقعات المالية العامة بسبب التصعيد السريع في التوترات التجارية والغموض الشديد المحيط بالسياسات. وحسب التنبؤات "المرجعية" في عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يُتوقع ارتفاع الدين العام العالمي بمقدار ٢,٨ نقطة مئوية إضافية من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٥ ليقترّب من ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي مع نهاية العقد الحالي، متجاوزاً ذروة الجائحة.^١ ويُتوقع أن يزيد على ثلث البلدان ارتفاعاً في مستويات الدين في عام ٢٠٢٥ مقارنة بعام ٢٠٢٤. وتمثل هذه الاقتصادات مجتمعة حوالي ٧٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وتتضمن بلدان رئيسية – الصين والولايات المتحدة – إلى جانب أستراليا والبرازيل وفرنسا وألمانيا واندونيسيا وإيطاليا والمكسيك وروسيا والسعودية وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة.

ومنذ صدور عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير الرصد المالي، تفاقمّت المخاطر المحيطة بآفاق المالية العامة. فقد ارتفع الدين العالمي المعرض للخطر لثلاث سنوات قادمة – وهو مقياس يضم جميع محددات الخطر حتى نهاية عام ٢٠٢٤ – بنقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي. وفي سيناريو سلبي حاد، يمكن صعود الدين العام العالمي إلى حوالي ١١٧٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول ٢٠٢٧، وهو مستوى لم يشهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية ويتجاوز توقعات تلك السنة بحوالي ٢٠ نقطة مئوية.

وقد تواصل مستويات الدين ارتفاعها مع تراجع الإيرادات والناتج بسبب زيادة التعريفات وتصاعد عدم اليقين (عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). فربما يؤدي عدم اليقين المتزايد حيال الأوضاع الجغرافية-السياسية إلى زيادة إضافية في

^١ تستند التقديرات والتوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة حتى ١٤ إبريل ٢٠٢٥، ولكنها قد لا تعكس أحدث البيانات المنشورة في جميع الحالات. وللاطلاع على تاريخ آخر تحديث لبيانات كل اقتصاد، يرجى الرجوع إلى الملاحظات الواردة في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على شبكة الإنترنت.

الدين العام من خلال زيادة الإنفاق، ولا سيما نفقات الدفاع، في أوروبا على وجه الخصوص. وقد تنتشر تداعيات تشديد الأوضاع المالية وتزايد تقلباتها في الولايات المتحدة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل وتراجع أسعار السلع الأساسية. ومن شأن التحسن المحدود في مراكز المالية العامة أن يفاقم من المخاطر المصاحبة لارتفاع أسعار الفائدة، في الوقت الذي تواجه فيه بلدان عديدة احتياجات تمويلية كلية هائلة. وقد يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة عن المتوقع إلى مزاحمة الإنفاق الضروري، بما في ذلك المزايا الاجتماعية والاستثمار العام، في حين تتفاقم مخاطر التمويل في البلدان النامية منخفضة الدخل بفعل نقص المعونة الأجنبية. ومن المتوقع أن تواجه المالية العامة المزيد من المخاطر نتيجة ارتفاع عجز المالية العامة الدائم في الولايات المتحدة، وتراجع الطلب المحلي عن المتوقع في الصين، وحالة عدم اليقين طويلة المدى، وتوقف نمو الإنتاجية.

وفي ظل هذه البيئة التي يسيطر عليها عدم اليقين والتحديات، سيتعين على البلدان بداية تنظيم أوضاعها المالية. فمعظم البلدان في حاجة إلى الضبط المالي التدريجي، ضمن إطار متوسط الأجل يتسم بالمصداقية، للحد من الدين، مع بناء الاحتياطات الوقائية اللازمة للتحوط من عدم اليقين المتزايد. وينبغي أن توازن هذه التصحيحات بين وتيرة خفض الدين والنمو الاقتصادي، حسب ظروف كل بلد وحيزه المالي وأوضاعه الاقتصادية بوجه عام.

وينبغي للبلدان ذات الحيز المالي المحدود ترتيب أولويات الإنفاق العام والتفعيل الكامل لأدوات الضبط التلقائي. وفي البلدان التي يتوافر لها الحيز المالي اللازم للمناورة في مواجهة ضغوط الإنفاق الهائلة والاحتياجات الاستثمارية العامة (ألمانيا)، على سبيل المثال، يمكن استخدام هذا الحيز ضمن أطر مالية واضحة على المدى المتوسط. وفي الولايات المتحدة، يتعين تنفيذ تصحيحات مالية هائلة لوضع الدين العام على مسار تنازلي ثابت، مما سيتطلب بناء توافق مجتمعي لمعالجة الاختلالات المالية الحالية. وبوجه أعم، ينبغي للاقتصادات المتقدمة التي تواجه زيادة في شيخوخة السكان أن تعيد ترتيب أولويات الإنفاق، مع دفع إصلاحات المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية، وإلغاء الحوافز الضريبية غير الفعالة، وتوسيع القاعدة الضريبية. وفي الصين، يُتوقع أن يساعد التوسع المالي في إطار الموازنة على دعم الاقتصاد وخفض فائض الحساب الجاري. ويقتضي ارتفاع التعريفات الجمركية والزيادة غير المعتادة في مستويات عدم اليقين تقديم دعم مالي إضافي. وعلى البلدان النامية منخفضة الدخل مواصلة التصحيحات المالية المقررة في ضوء التحديات التمويلية. وفي العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يظل ترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات من خلال الإصلاح الضريبي وتوسيع القواعد الضريبية وتعزيز إدارة الإيرادات أولويات بالغة الأهمية.

ومن المفترض أن تساهم الأطر متوسطة الأجل ونظم الإدارة المالية العامة الحديثة في دعم مسارات التصحيح بكفاءة والحد من عدم اليقين بشأن سياسة المالية العامة. وعلى البلدان التي تواجه نفقات مستجدة، لا سيما في قطاع الدفاع، أن تبدي التزاما بالحفاظ على نزاهة قواعد ماليتها العامة مع ضمان شفافيتها. وأي زيادة دائمة في نفقات الاستثمار والدفاع في المالية العامة يتعين أن تكون مصحوبة بتحسين كفاءة الإنفاق، وتعزيز نظم المشتريات الحكومية، وتقوية الخطط المالية والتنبؤات الاقتصادية الكلية متعددة السنوات لضمان التقييم الواقعي لتأثير هذه النفقات على النمو الاقتصادي ومراكز المالية العامة. كذلك، ينبغي دعم هذه النفقات الإضافية بخطط تمويلية مفصلة ذات مصداقية توضح كيفية تمويلها. وفي البلدان التي بلغت بالفعل نقطة المديونية الحرجة، ولا سيما البلدان النامية منخفضة الدخل، من الضروري إعادة هيكلة الديون في الوقت المناسب وتنسيق الجهود لضمان

حصولها على التمويل الميسر. وهناك حاجة أيضا إلى التعاون الدولي والمبادرات المنسقة لتوفير التمويل الميسر، ومن ثم تجنب التشديد المالي الحاد وتخفيف المعاناة الإنسانية ومواصلة الجهود الإنمائية في هذه البلدان.

وتؤكد التقلبات الأخيرة التي تشهدها الأسواق المالية على ضرورة التأهب لمواجهة الاضطرابات الاقتصادية الحادة. وفي أوقات عدم الاستقرار المالي، يمكن أن يكون للمالية العامة دور حيوي في دعم البنوك المركزية من خلال الإقراض المباشر والضمانات وضخ رأس المال المساهم، مما يساعد في تخفيف تداعيات تخفيض الرفع المالي واستعادة الثقة. وإذا لزم الأمر، ينبغي أن تقدم الحكومات دعما فوريا ومؤقتا يستهدف الشركات والمجتمعات المتضررة من الاختلالات التجارية الحادة، مع ضمان الشفافية والإدارة الرشيدة للتكاليف. وفي الحالات التي تصبح فيها الاضطرابات التجارية واقعا دائما، يتعين تنفيذ سياسات سوق العمل النشطة وإعادة تدريب المهارات، مع الاستفادة من سياسة المالية العامة في تيسير هذا التحول. وفي نهاية المطاف، ينبغي الحفاظ على الانضباط المالي، والإخفاق في ذلك يهدد بتحول سياسة المالية العامة من مصدر للاستقرار إلى مصدر للاضطرابات.

ومن الضروري دفع الإصلاحات المالية والهيكلية لإنعاش النمو الاقتصادي على المدى المتوسط (غورغيفيا ٢٠٢٤) والحد من صعوبة المفاضلة بين النمو واستدامة القدرة على تحمل الدين. ومن شأن التصميم المحكم لإصلاحات الضرائب والإنفاق أن يدعم مستويات التوظيف والاستثمار. ومن خلال تحسين كفاءة الإنفاق - ولاسيما على الصحة والتعليم والبنية التحتية - ستسنى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

ورغم أهمية الإصلاحات الهيكلية المالية لتوليد وفورات المالية العامة وتعزيز النمو الشامل، شهد التاريخ مقاومة شعبية أعادت مسار تقدم هذه الإصلاحات. ويتناول **الفصل الثاني** العوامل المؤثرة على القبول المجتمعي للإصلاحات الكبيرة على جانب الإنفاق (دعم الطاقة والمعاشات التقاعدية). والاستنتاج الأهم هو أن معنويات أصحاب المصلحة الرئيسيين - بما في ذلك الأسر والاتحادات العمالية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص ومجموعات المعارضة - تجاه الإصلاحات لها دور كبير في تقدمها، وأن قبولها ونجاحها مرهونان بطبيعة تصميمها. وهكذا، يعتمد نجاح التدابير الإصلاحية الكبيرة على بناء التأييد بين الأسر ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات العمالية ومجموعات المعارضة. ويوضح الفصل أيضا أن زيادة التأييد الشعبي تعتمد على تصميم الإصلاحات وتوقيتها والتدابير المصاحبة لها - لا سيما التدابير الهادفة إلى تخفيف الآثار على المجموعات المتضررة. وغالبا ما يُنظر في تنفيذ الإصلاحات في ظل الأوضاع الاقتصادية الكلية الصعبة التي قد تتطلب تدابير ضخمة ومركزة في البداية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وكسب التأييد الشعبي. وفي هذه الظروف، من المهم تعزيز الحوكمة والثقة وتقديم تحويلات اجتماعية مصاحبة للإصلاحات وتنفيذ استراتيجيات فعالة للتواصل لكسب المزيد من التأييد. كذلك، فإن الشعور بالمسؤولية والالتزام السياسي عنصران أساسيان لبناء التوافق وتعزيز مصداقية الإصلاحات.